

## عقد جلسة خاصة وناقش تقرير اللجنة القانونية بالخصوص التشريعي يعتبر أحكام الإعدام الباتة مصادق عليها وواجبة النفاذ



وتطبيق العقوبات المغلظة التي تتناسب مع الفعل الجرمي بحق الجاني، مطالبين الجهات المختصة كل في حدود اختصاصه بتنفيذ أحكام المحاكم بالإعدام الباتة عملاً بأحكام المادة (106) من القانون الأساسي وتعديلاته والقوانين الأخرى ذات الصلة.

الطعن كافة مصادقاً عليها وواجبة النفاذ. وأكد النواب خلال جلساتهم أن تعطيل تنفيذ عقوبة الإعدام في المجتمع الفلسطيني ساهم في تجرؤ العديد من ذوي النفوس الضعيفة لاقتراف جرائم خطيرة بسبب فقدان الردع العام الذي يتحقق بتنفيذ

عقد المجلس التشريعي يوم أمس بمقره في مدينة غزة جلسة خاصة بحضور النواب ناقش خلالها تقرير اللجنة القانونية بشأن تعطيل تنفيذ أحكام الإعدام وأقر اعتبار أحكام الإعدام الباتة والصادرة وفقاً للمحاكمة العادلة والتي استنفذت طرق

عائلات المغدورين  
بقطاع غزة توافدوا  
على التشريعي  
مطالبين بالقصاص  
من القتلة

استقبل المجلس التشريعي خلال الأسبوعين الجاري والمنصرم العديد من المسيرات والتظاهرات والاعتصامات التي شارك فيها الآلاف من أهالي المغدورين والمقتولين والعلماء والدعاة والوجهاء ورجال الإصلاح والمختابر من كل محافظات القطاع، وأقامت تلك الحشود اعتصامات في باحات المجلس التشريعي مطالبين بسرعة تنفيذ عقوبة الإعدام بحق القتلة حفاظاً على السلم المجتمعي وحققاً للدماء، وكان عدد من نواب المجلس التشريعي في مقدمتهم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في استقبال المعتصمين وشاركهم الاعتصام داعمين مطالبهم العادلة.

&lt;&lt;&lt; 5-4

لجنة الداخلية والأمن تزور جهاز  
الأمن والحماية

&lt;&lt;&lt; 02

اللجنة الاقتصادية تستمع لوكيل  
وزارة الاقتصاد الوطني لمناقشة  
قضايا تخص المستهلك

&lt;&lt;&lt; 03

التشريعي يعقد جلسة خاصة بالذكرى الـ 68  
للنكبة ويؤكد على حق شعبنا بالعودة

&lt;&lt;&lt; 06

خلال يوم دراسي حول التجربة البرلمانية  
التشريعي: تجربتنا البرلمانية كسرت قواعد  
وقيود أوصلو وشرعت للمقاومة

&lt;&lt;&lt; 07

## التشريعي يخاطب القمة العالمية للعمل الإنساني ويطالبها بإدراج أزمات القطاع على أجندتها

### لجنة الداخلية والأمن تستمع لمدير جهاز الأمن الداخلي حول الوضع الأمني في القطاع

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لمدير جهاز الأمن الداخلي حول الوضع الأمني العام في القطاع، بحضور رئيس لجنة الداخلية النائب إسماعيل الأشقر ومقرر اللجنة النائب مروان أبو راس.

وثنى رئيس لجنة الأمن والداخلية النائب إسماعيل الأشقر دور وزارة الداخلية بكافة أجهزتها الأمنية وفي مقدمتها جهاز الأمن الداخلي في ضبط الأمن ومكافحة الجريمة، مقدراً الجهود الأمنية المبذولة بهدف مكافحة العملاء وملاحقتهم وما قدمه الأمن الداخلي من إنجازات كبيرة في هذا الملف، مشيداً بمتابعة وتفكيك بعض الخلايا التي تحاول خلق حالة فلتان أمني في قطاع غزة بدعم ورعاية من مسؤولين في سلطة رام الله.

من جهته استعرض مدير جهاز الأمن الداخلي الحالة الأمنية في قطاع غزة أمام لجنة الداخلية والأمن، مؤكداً وجود استقرار أمني في القطاع، وأن الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة كانت جنائية بدافع الجريمة أو الشجار العائلي ولا تدخل ضمن حالة الفلتان الأمني، مؤكداً استمرار جهازه في ملاحقة العملاء، واعتقال عدد منهم خلال الشهر الماضي، بعضهم في حالة تلبس أثناء تأدية مهام معينة.

مؤكدته للانفجار.

معبراً عن ألمه من خلو أجندة القمة من الأزمة الإنسانية في قطاع غزة التي تضاهي الكثير من الأزمات الإنسانية المدرجة على أجندة القمة. وطلب بحر باسم المجلس التشريعي، وباسم الشعب الفلسطيني بإدراج الأزمة الإنسانية في قطاع غزة على رأس أجندة القمة، آملاً أن يطال البحث والمعالجة جذور الأزمة المتمثلة في فرض الحصار دون الاكتفاء بأعراض الأزمة ومظاهرها العامة.

داعياً القمة للارتقاء إلى مستوى المسؤولية التاريخية والأخلاقية والإنسانية اللائقة لجهة التعاطي المنصف مع أزمة حصار قطاع غزة وأهله الصامدين، إحقاقاً لمبادئ الحق والعدالة وانتصاراً للقوانين الدولية والحقوق الإنسانية.



الحقوقية والإنسانية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى قطاع غزة على مدار السنوات الماضية، قد أسهمت تماماً في تجلية وتوضيح صورة المعاناة الإنسانية الكبرى التي يعيشها أهالي القطاع، والتي أصبح تجاهلها أو الصمت عنها وصفاً

أبرق د. أحمد بحر برسالة عاجلة خاطب فيها أمين عام الأمم المتحدة ورؤساء الدول والحكومات والمسؤولين المشاركين في القمة العالمية للعمل الإنساني المنعقدة في إسطنبول اليوم وغداً مطالباً إياهم بضرورة إدراج أزمات قطاع غزة الإنسانية على أجندة قمتهم.

وجاء في رسالة بحر: "لا يخفى عليكم الأزمة الإنسانية الكبرى والمعاناة المعيشية البالغة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة جراء استمرار الحصار الظالم المفروض منذ ما يقارب عشر سنوات، والتي أ حالت حياة أهله إلى جحيم لا يطاق".

مؤكداً أن الزيارات الميدانية للأمين العام للأمم المتحدة لقطاع غزة، بالإضافة لزيارات ميدانية كثيرة قامت بها وفود دولية ووفود المؤسسات

## استمعت لوكيل وزارة الداخلية لجنة الداخلية والأمن تزور جهاز الأمن والحماية



الجمعيات بالوزارة وذلك بحضور رئيس اللجنة إسماعيل الأشقر، والنواب: مروان أبو راس، سالم سلامة، خليل الحية، محمد فرج الغول، وجمال نصار، الذين استمعوا من وكيل الوزارة لتقرير مفصل عن عمل وزارة الداخلية حول مراقبتها على الجمعيات وتوفيق عمل هذه الجمعيات وفق القانون والأنظمة والمتابعات الإدارية والمالية من قبل وزارة الداخلية لهذه الجمعيات.

وفي نهاية الجلسة ثمنت اللجنة دور الداخلية في تسهيل عمل هذه الجمعيات بهدف تخفيف الحصار عن الشعب الفلسطيني وخدمة الشرائح الفقيرة والمهمشة من أبناء قطاع غزة.

الرسمية والاعتبارية والمسؤولين وزوار غزة، مشدداً على أن لجنته تتعاطى مع كل الاقتراحات البناءة التي من شأنها رعاية شؤون المواطنين والعاملين بالوظيفة الحكومية.

وأبدى الأشقر استعداد لجنته لدراسة مقترح القانون الخاص بالمديرية بعد وصوله للجنة رسمياً، وأشاد في كلمة له أمام المتدربين بالمديرية بالمهارات والقدرات التي يتمتع بها أفراد الجهاز.

### وتستمتع لوكيل الداخلية

إلى ذلك وفي سياق منفصل استمعت اللجنة لوكيل وزارة الداخلية كامل أبو ماضي ومدير عام

والوفود الزائرة للبلاد، ومقرات البعثات الأجنبية وأماكن تواجد الوفود، مشيراً لأن الجهاز يقوم بواجبه على أكمل وجه بالرغم من النقص الحاد في الإمكانيات والميزانيات وعدد الأفراد.

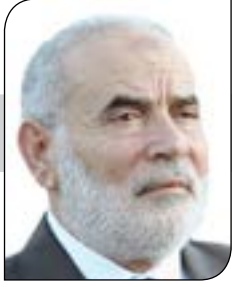
واقترح أبو سلطان العمل على صياغة مشروع قانون خاص بالمديرية العامة للأمن والحماية بهدف تنظيم عمل المديرية وتوفير بيئة قانونية وتشريعية خاصة بعمل الجهاز نظراً لأهمية الدور المنوط بالعاملين به.

من ناحيته عبر الأشقر عن شكره للجهاز ومديره العام والأفراد العاملين به على جهودهم التي يبذلونها في سبيل حماية الوطن والشخصيات

زار رئيس لجنة الداخلية والأمن بالمجلس التشريعي النائب إسماعيل الأشقر رافقه المقرر الإداري للجنة نبيل الخالدي مقر جهاز الأمن والحماية في مدينة غزة يوم أمس الأول وكان في استقبالهم مدير عام الجهاز العميد بهجت أبو سلطان وعدد من كبار الضباط العاملين بالجهاز، وذلك للاطمئنان على سير العمل اليومي والاطلاع على المهام الملقى على عاتق الجهاز.

بدوره قدم العميد أبو سلطان شرحاً حول المهام المكلف بها جهازه والأعباء اليومية والمهام الاعتيادية التي ينفذها منتسبي الجهاز وفي مقدمة ذلك توفير الحماية للشخصيات الاعتبارية





كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

## المجلس التشريعي.. ضمانة الأمن والقانون

لعل الحديث عن بعض جرائم القتل التي هزت المجتمع الغزي والبحث في سبل تطبيق أحكام الإعدام في القتل المجرمين، شكل الشغل الشاغل للناس وكافة الشرائع السياسية والمجتمعية في القطاع. منذ وقوع الانقسام الفلسطيني الداخلي أحجم السيد محمود عباس بصفته رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية عن توقيع أحكام الإعدام التي رفعت إليه بواسطة قرارات المحاكم المختصة في قطاع غزة، ولم يُعر تلك القضية الخطيرة والحساسة أي انتباه.

وبالرغم من قلة وقوع الجرائم في قطاع غزة واقتصارها على الطابع الفردي بين الفينة والأخرى، فإن بقاء تطبيق القانون رهنا لمشيشة عباس شكل خلا وطنيا لم يعد من الممكن الصمت والسكوت عنه. فقد استغل بعض ضعاف النفوس عدم تطبيق أحكام الإعدام طيلة السنوات الماضية لتنفيذ مآربهم الخسيسة وأقدموا على ارتكاب بعض الجرائم التي هزت أركان المجتمع، ما أثار غضب واحتقان كافة الشرائع في المجتمع، وأعاد إلى واجهة البحث والنقاش تنصل السيد عباس من مسؤولياته القانونية والتشريعية والوطنية المرتبطة لأجندته الخاصة بعيدا عن المصالح الوطنية الكبرى. ولا يكاد يمر يوم إلا وتشهد ساحة المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة غزة وشوارع القطاع مسيرات جماهيرية يقودها الوجهاء والمختابر وممثلي العشائر، وتنادي بتطبيق القصاص في القتل وتنفيذ القانون في المجرمين، حفاظا على هيبة القانون وأمن وسلامة المجتمع، واستعادة قوة الردع القانونية في مواجهة من تسول له نفسه العبث بالأمن والسلم الأهلي والاجتماعي. من هنا لم يتأخر المجلس التشريعي عن الاضطلاع بمسؤولياته القانونية والتشريعية، وعقد جلسة برلمانية خاصة ناقش فيها كافة الحثيات والملايسات المتعلقة بالقضية في ظل استنكاف السيد محمود عباس عن الاضطلاع بمسؤولياته على هذا الصعيد، وخلص إلى اعتبار أحكام الإعدام الباتة والصادرة وفقا لمعايير المحاكمة العادلة والتي استنفذت طرق الطعن كافة مصادقا عليها وواجبة النفاذ.

إن نعمة الأمن التي ينعم بها أهالي القطاع منذ القضاء على فلل الفلتان وجماعات الفوضى لا يمكن التفريط بها أو السماح بها بأي حال من الأحوال، وكل من تسول له نفسه المس بها فإنه سيلقى جزاء علمه وصنيعه بما يتوافق مع القانون والدستور.

لقد حاول الكثيرون الإخلال بمعادلة الأمن في القطاع على مدار السنوات الماضية لأغراض ومصالح مفضوحة، وكانت المؤامرات تحاك وتدبر لبيل للنيل من صمود هذا الشعب الأبي الصابر المحتسب وإدخاله في أتون الفتنة والاضطراب، إلا أن الله سبحانه كان يهيئ لأجهزتنا الأمنية والشرطية في كل مرة سبل وأسباب النجاح لإحباط كل هذه المحاولات في مهدها قبل أن تطال الأمنيين الأبرياء.

فكل التحية والتقدير لرجال الأمن الساهرين على أمن وراحة أبناء شعبنا الذين لا تتبدل عقيدتهم الأمنية المستوحاة من مصالح شعبهم وقضيتهم خلافا للآخرين الذين تنهل عقيدتهم الأمنية من مصالح العدو الصهيوني، وكل التحية للقادة الأمنيين الذين يصلون الليل بالنهار من أجل أن يحيا أبناء شعبنا آمنين في بيوتهم ومصالحهم ومقدراتهم.

إن أمن وسلامة أبناء شعبنا قيمة مقدسة عليا لا يمكن أن تخضع للمساومة والابتزاز تحت أي سبب من الأسباب أو ظرف من الظروف، وسوف نوفر كل المتطلبات اللازمة من أجل حماية شعبنا وممتلكاته عبر مختلف الأدوات والوسائل الأمنية والقانونية بهدف تعزيز صموده فوق أرضه وإذكاء روحه المعنوية في مواجهة الاحتلال ومشاريعه العنصرية والعدوانية.

إننا نؤكد أن المجلس التشريعي الفلسطيني سوف يبقى الضمانة الأهم في تعزيز الأمن والأمان في مجتمعنا الفلسطيني، وسيظل مراقبا وداعما لكل الجهود الأمنية والقانونية في إطار محاربة أي شكل من أشكال الجريمة والإخلال بالأمن والقانون، وسوف يتولى الإشراف على عمل النيابة العامة فيما يخص تنفيذ أحكام الإعدام التامة، والتي استنفذ الطعن عليها قانونيا، خلال المرحلة القادمة. وكلنا ثقة أن المستقبل يحمل الخير العظيم لشعبنا وقضيتنا، وأن الله سبحانه وتعالى سوف يديم علينا نعمة الأمن والأمان، ويهيئ لنا أسباب الفرص والحرية والخلاص من الاحتلال.. إنه على ما يشاء قدير.

## لمناقشة قضايا تخص المستهلك

### اللجنة الاقتصادية تستمع لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني



المعبر حتى يتناسب مع حجم العمل المطوب.

وشدت اللجنة على ضرورة فحص البضائع الواردة والتأكد من جودتها ضمن مطابقتها للمواصفات والمقاييس الفلسطينية، مستعرضة سبل حماية المنتج المحلي بما يحقق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع في ظل سياسية إحلال الواردات.

وناقش النواب مع عويضة آلية الحفاظ على المستهلك من الغش والتدليس الذي يمارسه بعض التجار بحق المواطنين، مشددين على ضرورة محاربة وملاحقة هؤلاء التجار بما يضمن سلامة المواطن، كما ناقشت اللجنة آلية تطوير العمل في معبر كرم أبو سالم مشددة على ضرورة زيادة الكادر الوظيفي في

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني حاتم عويضة، بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان وأعضائها النواب جمال نصار، يوسف الشرافي، وسالم سلامة، بهدف متابعة أعمال الوزارة في عدد من القضايا التي تخص المستهلك والاقتصاد الوطني.

## النائب دراغمة يتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام



شارك النائب في المجلس التشريعي أيمن دراغمة في الوقفة التي أقيمت على دوار المنارة في محافظة رام الله تضامنا مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال، مؤكدا ضرورة نصرته أسرانا والتضامن معهم والمشاركة في الفعاليات التي تسلط الضوء على قضيتهم، وتفضح ممارسات الاحتلال بحقهم، مشددا على العمل من أجل إنهاء معاناتهم جميعا وخاصة المضربين منهم عن الطعام.

وشدد دراغمة على ضرورة تحمل الكل الفلسطيني رسمياً وشعبياً المسؤولية الكاملة في الدفاع عن أسرانا الأبطال، داعيا الفصائل الفلسطينية لبذل كل الجهد من أجل إطلاق سراحهم، وإنهاء معاناتهم، معرباً عن أمله بأن تبقى قضية الأسرى محل إجماع وطني فلسطيني.

إلى ذلك زار دراغمة الأسير المحرر سليم أبو عيد من قرية "بدو" قضاء القدس مهتماً بالسلامة بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال بعد 13 سنة قضاها متنقلاً بين السجون، بدوره نقل أبو عيد للنائب دراغمة تحيات الأسرى وشرح بعضاً من معاناتهم والإجراءات التعسفية التي تتخذها إدارة السجون بحقهم.

## لجنة الداخلية تستمع لرئيس بلدية غزة

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي جلسة استماع لرئيس بلدية غزة وأعضاء المجلس البلدي مؤخراً بمقر التشريعي بمدينة غزة بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر ومقررها النائب مروان أبو راس، وتناولت الجلسة انهيار أحواض الصرف الصحي في منطقة الشيخ عجلين، بحضور ممثلين عن العائلات المتضررة جراء انهيار الأحواض.

وتسأل النواب عن كيفية انهيار الأحواض المذكورة التي تضرر جراء انهيارها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وبعض الأبار وبيوت السكان، داعين لسرعة تدارك الأمر والسعي نحو اصلاح الممتلكات التي اتلفت جراء الانهيار، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تكرار مثل هذا الخطأ.

إلى ذلك قام مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس رافقه المقرر الإداري للجنة نبيل الخالدي بزيارة لمكان الأحواض المنهارة والاطلاع على آثار الانهيار وما ترتب عليه من أضرار للمنشآت والبيوت وسيارات المواطنين، واستمع النائب أبو راس لشرح حول تداعيات الانهيار من مهندسين البلدية المتواجدين في المكان، داعياً لضرورة السرعة في حصر الأضرار، وواعداً المواطنين بمتابعة الموضوع مع جهات الاختصاص حتى يتم انصاف المواطنين المتضررين.



# عائلات المغدورين بقطاع غزة توافدوا على

## رئاسة التشريعي: تهيئة البيئة القانونية لتنفيذ

استقبل المجلس التشريعي خلال الأسبوعين الجاري والمنصرم العديد من المسيرات والتظاهرات والاعتصامات التي شارك فيها الآلاف من أهالي المغدورين والمقتولين والعلماء والدعاة والوجهاء ورجال الإصلاح والمخاتير من كل محافظات القطاع، وأقامت تلك الحشود اعتصامات في باحات المجلس التشريعي

مطالبين بسرعة تنفيذ عقوبة الإعدام بحق القتلة حفاظاً على السلم المجتمعي وحققاً للدماء، وكان عدد من نواب المجلس التشريعي في مقدمتهم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في استقبال المعتصمين وشاركوهم الاعتصام داعمين مطالبهم العادلة.



بدوره أكد د. بحر أن التشريعي يسعى بكل قوة وسرعة نحو تهيئة البيئة القانونية والتشريعية لتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم بحق القتلة والمجرمين، مشدداً أن توفير المظلة القانونية لذلك إنما هو على سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني في المرحلة الحالية، لافتاً لأن الجرائم التي هزت قطاع غزة مؤخراً لا يمكن السكوت عنها مطلقاً.

### محاكمات عادلة

إلى ذلك استهل د. بحر خطابه للمعتصمين بالتشديد على حرمة الدم والاعتداء على الآخرين بالقتل وسفك الدماء، منوهاً لأن التشريعي يسعى لتوفير المظلة القانونية للقصاص وتنفيذ أحكام الإعدام بحق القتلة، مشيراً لأن أحكام الإعدام صدرت عن الجهات القضائية وفقاً للأصول والقانون وهي أحكام جرت في ظل محاكمات عادلة.

وأشار لأن قانون العقوبات الفلسطيني يؤكد على الإعدام لمرتكبي جريمة القتل عن سبق الإصرار والترصد، مشدداً أن التنفيذ آت لا محالة وهو شرع الله الذي يسعى التشريعي لتحقيقه وتنفيذه من اليوم الأول لوجودنا في المجلس التشريعي من العام 2006م، ولفت لأن

قضية القتل تؤرق المسؤولين في هذا البلد وفي مقدمتهم المجلس التشريعي منوهاً لأن التشريعي سيكون على قدر المسؤولية ويبحث مع كل الجهات الرسمية المعنية أمر الأحكام الصادرة بحق القتلة وسبل تنفيذها حتى ينعم المجتمع بالأمن والأمان.

ووعد بحر المعتصمين بوضع موضوع تنفيذ أحكام الإعدام على أجندة عمل المجلس التشريعي وبكل جدية وسرعة ممكنة، منوهاً لأن التشريعي لا يخشى أحد ولا يهجمه لوم مؤسسة هنا أو منظمة هناك، وهو ماضي في سن القوانين التي تكفل الحياة الآمنة لشعبنا الفلسطيني، مشدداً على أن التشريعي يهدف للمحافظة على أرواح المواطنين ولن يسمح للمجرمين بالتغول على الأرواح والممتلكات، مشيراً لبذل أقصى

الجهود التشريعية من أجل تطبيق القانون والأحكام الصادرة من المحاكم لا سيما أنها تصدر بعد المحاكمات العادلة.

### أقبح الجرائم

وكانت محافظة خان يونس في مقدمة محافظات القطاع التي تظاهرت بساحة المجلس التشريعي مطالبة بتنفيذ أحكام الإعدام بحق القتلة حيث طالب المختار د. يوسف الأسطل في كلمته التي ألقاها باسم عائلات المغدورين بالقصاص من القتلة الذين قاموا بارتكاب الجرائم المروعة بحق الشرفاء من أبناء الشعب الفلسطيني ونشروا الرعب في أوساط المجتمع، منوهاً لأن المجرمون والقتلة لا ينفع معهم الوعظ ولا الارشاد لأنهم ارتكبوا أقبح الجرائم وأكثرها حرمة عند الله تعالى وهو قتل النفس التي حرم

الله إلا بالحق، مشدداً على أن القتل حين أقدموا على قتل ضحاياهم كانوا قد استهتروا بالأمن والسلم المجتمعي والقيم الإنسانية ومكانة الإنسان وكل الأعراف المجتمعية والقانونية.

وأكد أن الإسلام العظيم والقرآن الكريم جاء ليحفظ الضرورات الخمس وفي مقدمتها النفس البشرية التي لا يجوز الاعتداء عليها، مشدداً على ضرورة إسراع الجهات التنفيذية في البلاد بتنفيذ الأحكام الصادرة بحق القتلة واعدادهم أمام الناس وبحضور أولياء الدم، مشيراً لأن استمرار جرائم القتل يهدد المجتمع وعلى المسؤولين إيقاف هذا المسلسل عبر اعدام القتلة حتى يكونوا عبرة لغيرهم ممن تسول له نفسه العبث بأمن المجتمع الفلسطيني.

### حرمة عظيمة

من ناحيته ألقى أسامة بريخ كلمة نيابة عن الوجهاء والمخاتير ورجال الإصلاح في محافظة خان يونس دعا فيها التشريعي للمصادقة العاجلة على الأحكام الصادرة عن المحاكم والقضاء، ملفتاً لأنها أحكام صادرة بموجب القانون ووفقاً للأصول، مشيراً لأن المطالبة في تنفيذ أحكام الإعدام تأتي في إطار السلم المجتمعي والمحافظة على أمن الناس، وحتى لا يصبح المجتمع عرضة للانتهاكات بحق الإنسان، مطالباً بالقصاص من القتلة والمجرمين حتى تتوقف جرائم القتل العمد، داعياً الخطباء والعلماء والوعاظ لتناول حرمة الدم المسلم في خطب الجمعة والمواعظ، متمنياً على وسائل الإعلام الفلسطينية العمل على توضيح حرمة القتل والحث على الإقلاع عن هذا السلوك الشائن.



# في التشريعي مطالبين بالقصاص من القتلة

## يذ أحكام الإعدام بحق القتلة على سلم أولوياتنا

وحكومة الحمد لله هما من يعيقان ويعطلان تنفيذ وتطبيق أحكام الإعدام بحق المجرمين القتلة الذين صدر بحقهم حكم بالإعدام لارتكابهم جرائم قتل، مضيفا بقوله: "أيتها العوائل المكومة أعلموا أننا في طريقنا لتنفيذ القصاص بإذن الله من قتلة أبناءكم المغدورين، وإننا نجري المشاورات والإجراءات اللازمة لذلك طبقا لشرع الله في الأرض، وستشهدون تنفيذ الأحكام المذكورة في أقرب فرصة ممكنة بإذن الله، وذلك لأن جرحكم هو جرحنا وسنمضي لتحقيق العدالة إرضاء لله تعالى".

وأشار بحر لأن عباس لم يصادق على تنفيذ أي حكم بالإعدام منذ توليه السلطة وحتى اللحظة وهو يعطل تنفيذ الأحكام بحق القتلة والمجرمين، مشدداً على ضرورة تنفيذها، مؤكداً بأن دماء المغدورين هي أمانة في أعناق المسؤولين، مشدداً على عباس هو المسؤول عن تأخير تنفيذ الأحكام.

**التنفيذ في أقرب وقت**  
أما محافظة الشمال ومنطقة غرب غزة فقد نفذوا اعتصاماً مشتركاً في ساحة التشريعي شهد حضوراً مكثفاً لذوي المغدورين ورجال الإصلاح والمختاتير والوجهاء بالمنطقتين مطالبين التشريعي بأخذ زمام المبادرة والقيام بدوره في سن القوانين التي تكفل التنفيذ والتطبيق لأحكام الإعدام والعمل مع كل المعنيين للإسراع في تطبيق تلك الأحكام في أقصر وقت وأقرب فرصة ممكنة حتى لا يقتل الناس بعضهم بعضاً، مرددين أن دماء المغدورين هي أمانة في أعناق المسؤولين في قطاع غزة.



أبناءهم، مؤكداً أن التشريعي ماضي وبإصرار نحو تهيئة الظروف لتنفيذ الأحكام المذكورة.

**عباس وحكومته يعطلان**  
إلى ذلك انضمت المحافظة الوسطى لجموع المعتصمين والمتظاهرين للمطالبة بتنفيذ الأحكام والاعدام بحق قاتلي أبناءهم المغدورين، وذلك بحضور العشرات من ذوي المغدورين ورجال الإصلاح والمختاتير والوجهاء تقدمهم د. ماهر الحولي الذي بدوره دعا أولياء الدم للصبر حتى تتمكن السلطة التنفيذية من وضع الأحكام موضع التنفيذ، مشجعا على تنفيذ القصاص لما ورد بحقه من نصوص شرعية وأحكام قرآنية واجبة التنفيذ. ولدى مخاطبته لجماهير المنطقة الوسطى أكد بحر أن محمود عباس

### القصاص حياة

من ناحيته خاطب د. أحمد بحر مسيرة العلماء بتأكيده على ضرورة تطبيق أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم والقضاء، مشيراً لأن ذلك بات على سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني الذي سيعمل مع كل الجهات المعنية للوصول لتنفيذ الأحكام. وشدد بحر على أن القصاص هو شرع الله وفيه حياة للمجتمع بأسره وعبرة لمن يفكر في زعزعة أمن المجتمع الفلسطيني، كما فيه ردع للمخالفين والمجرمين ودعاة القتل والإجرام، مشيراً لأن القصاص أيضاً فيه حياة لأنه ردع للسفهاء والمجرمين وهو حياة للأمة أيضاً لأنه يحفظ الدماء ويحافظ على الأرواح، موضحاً دعم التشريعي لمطالبة أهالي المغدورين في تنفيذ الأحكام الصادرة بحق قتلة

الخصوص أهالي المغدورين. ونوه أبو راس إلى أن التراخي في تطبيق شرع الله ثم القانون من شأنه أن يسمح للفلتان بالعودة والانتشار مرة أخرى الأمر الذي لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال، موضحاً أن تنفيذ الإعدام بحق القتلة هو منبثق عن القانون الفلسطيني، مضيفا بالقول: "كل من يدعي أن غزة تميل إلى التطرف هو عدو للشعب وللوطن لأن هذه القرارات والأحكام هي قضائية وجاءت وفقاً لإجراءات رسمية وسليمة حسب القانون الفلسطيني". وفي ختام كلمته دعا النائب أبو راس التشريعي لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتطبيق وتنفيذ الأحكام حتى لا يغرق المجتمع بالفوضى والفلتان الأمني ولصيانة أعراض الناس وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

### العلماء في المقدمة

وفي ذات الإطار عقدت رابطة علماء فلسطين ملتقى شعبي للمطالبة بتنفيذ قرارات وأحكام الإعدام بحق القتلة وذلك بحضور جمع غفير من العلماء الشرعيين وأكد الملتقى على ضرورة تنفيذ أحكام الإعدام أمام الجمهور الفلسطيني في قطاع غزة بهدف الزجر وتحقيق الردع وجبر خواطر أهالي المغدورين. وانتقل المشاركون في الملتقى بعد انتهاءه إلى ساحة المجلس التشريعي للتظاهر ومطالبة رئاسة المجلس للمسارعة والمساهمة في إنضاج وتهيئة البيئة لتنفيذ الأحكام، وألقى رئيس رابطة علماء فلسطين النائب في المجلس التشريعي مروان أبو راس كلمة شدد فيها على ضرورة الإسراع في تنفيذ الأعدامات ليعم الأمن والاستقرار والأمان في نفوس أهالي قطاع غزة وعلى وجه



## التشريعي يعقد جلسة خاصة بالذكرى الـ "68" للنكبة

د. بحر: النكبة هي بالتفريط في الحقوق والثوابت والتآمر على المصالح الوطنية



عقد المجلس التشريعي بمقره الأسبوع المنصرم جلسة خاصة بمناسبة الذكرى الثامنة والسنتين للنكبة بحضور النواب وشخصيات سياسية ووطنية ووجهاء ومخاتير عايشوا النكبة عام 1948م، وأكد النواب والحضور على أن حق العود مقدس ولا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال.

دخان:

النكبة بمثابة ثاني أكبر عملية إبادة في التاريخ الإنساني



## النواب: حق العودة مقدس ولا يسقط بالتقادم وشعبنا متمسك بالثوابت الوطنية

والتلفيق التي يقوم بها بعض المرتزقة وأصحاب الضمائر الخبيثة سواء من هنا أو هناك يكشفها ويبطلها الزمن. وأوصى التقرير بضرورة العمل لإطلاق سراح أسرانا الأبطال من سجون الاحتلال منوهاً لأن إطلاق سراحهم لا يكون بالمحادثات ولا بالاتفاقيات المتعددة التي حدثت وتحدثت، وعلى فصائل المقاومة كل فصيلة عليه أن يفرز مجموعة من عناصره يكون كل اهتمامها في إبداع طرق ووسائل لإرغام الاحتلال على إطلاق سراح الأسرى. ودعا الفصائل للعمل على شمول أي صفقة تبادل قادمة مع الاحتلال للنساء والأطفال والمختطفين من الذين حرروا في صفقات سابقة والأسرى من العرب. من ناحيتهم شدد النواب على أن حق العودة هو حق مقدس ولا يسقط بالتقادم داعين شعبنا للمتمسك بالثوابت الوطنية مهما طال الزمن ومننديين بسلوك السلطة المشين المتمثل بالتنسيق الأمني مع الاحتلال والتآمر على المقاومة في الضفة.

بالثوابت الوطنية وعلى رأسها عقيدتنا أن أرض فلسطين هي أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين - كل المسلمين - إلى يوم القيامة، مشيراً لأن أرض فلسطين ليست للبيع أو السمسرة ومن باع أو سمسر يعتبر مرتدّاً عن دين الإسلام، ومؤكداً على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومدنهم التي هجروا منها. ورفض دخان التواطؤ في أي بقعة من بقاع الأرض لأهل فلسطين رفضاً باتاً، كما رفض الاعتراف بإسرائيل موضحاً أنه يعني التنازل عن حوالي 77.4% من أرض فلسطين، منادياً بتحرير الأسرى معتبراً ذلك أمانة في أعناق الجميع. ودعا السلطة للتوقف فوراً عن ممارسة التنسيق الأمني مع الاحتلال معبراً عن رفض شعبنا لمثل هذا السلوك الغريب على أفكارنا وعاداتنا وأخلاقنا الوطنية.

### التوصيات

إلى ذلك أوصى التقرير بضرورة تركيز وسائل الإعلام على أن مشكلة الشعب الفلسطيني ليست مع أي شعب آخر من الشعوب العربية ولكن مشكلتنا مع اليهود الذين احتلوا أرضنا وشرّدوا شعبنا. واعتبر التقرير أن كل الاتهامات

التي تستهدف تصفية قضية اللاجئين وإلغاء حق العودة على صخرة وعي وصمود شعبنا وبفعل التضحيات المخلصة للمقاومة الفلسطينية وتمسكها بحقوق وثوابت شعبنا والدفاع عنها بالمهج والأرواح".

### تقرير لجنة شؤون اللاجئين

بدوره تلا رئيس لجنة شؤون اللاجئين النائب عبد الفتاح دخان تقرير لجنته واستعرض فيه جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني واصفاً ما تعرض له الفلسطينيون خلال القرن الماضي بأنه ثاني أكبر عملية إبادة في التاريخ الإنساني مؤكداً أن الإبادة لا تزال مستمرة في القرن الحالي. وأضاف قائلاً: "القدس في خطر، والأقصى يستغيث، وحرائر فلسطين يصرخون وامعتصماه ولا مجيب، وحماية المسجد الأقصى مسؤولية كل المسلمين اليوم وفي كل يوم، والقدس مدينة عربية شيدها العرب وهم أول من أقام بها واتخذوها وطناً وذلك منذ حوالي ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد كما يقول ثقات المؤرخين".

### الثوابت الوطنية

وأكد دخان على تمسك شعبنا

والتعاون الأمني مع الاحتلال لخنق شعبنا وضرب مقاومته الباسلة خدمة للكيان الصهيوني المسخ. ونوه بحر أن القضية الوطنية تمر اليوم بواحدة من أدق مراحلها على الإطلاق، فالمؤامرة على شعبنا تتصاعد فصولها يوماً بعد يوم، وجهود طمس الصوت والدور والمكانة الفلسطينية إقليمي ودولياً على أوضاع ما يكون، والحصار الظالم المفروض على قطاع غزة يشتد، الأمر الذي يقتضي من الكل الوطني الفلسطيني أن يتوحد وأن يتكاتف للانصهار في بوتقة المصالح والثوابت الوطنية. ودعا بحر لسرعة العمل على تدشين استراتيجية وطنية موحدة لدعم وإسناد انتفاضة القدس، وكسر حلقات الحصار على غزة، وتعزيز صمود شعبنا في القدس وغزة والضفة وأراضي الـ 48، وإحباط كل المشاريع والمخططات الاستيطانية والتهويدية والاحتلالية، وعلى رأسها المشاريع التي تستهدف اللاجئين وحق العودة، داعياً للتحرك عربياً وإسلامياً ودولياً لنصرة شعبنا. وأضاف: "إن حق العودة هو حق شرعي ووطني مقدس، ولا يخضع مطلقاً للابتزاز والمساومات، فقد تحطمت المؤامرات والمخططات

لا للبقاء على الأطلال بدوره افتتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة بكلمة قال فيها: "نقف اليوم في الذكرى الثامنة والسنتين للنكبة، لا لنجتز الأحزان ونبكي على الأطلال، بل لكي نعيد تجديد العهد والبيعة مع الله أولاً ثم مع أبناء شعبنا الفلسطيني على مقاومة الاحتلال الصهيوني ومواجهة مخططاته العنصرية والتصدي لإرهابه وعدوانه الوحشي على أرضنا وشعبنا ومقدساتنا". وأكد أن شمس الحرية والخلاص سوف تشرق على شعبنا وربوع فلسطين الغالية عن قريب بإذن الله، وأن اللاجئين سيعودون إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها بإذن الله. وأشار لأن النكبة في فهمنا الوطني لا تقتصر على ضياع الأرض وتهويد المقدسات فقط، بل إنها تمتد إلى أبعد من ذلك لتشمل التفريط في الحقوق والثوابت الوطنية، والتآمر على المصالح الوطنية العليا لشعبنا وقضيتنا،

# بالتعاون مع أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا التشريعي ينظم يوماً دراسياً حول التجربة البرلمانية الفلسطينية

الصلاحيات المعطى للرئاسة هي أكثر بكثير من صلاحياتها المنصوص عليها في القانون والدستور، ملفتاً لاستخدام منظمة التحرير كفرازة بحسب الهوى السياسي لرئاسة السلطة والمنظمة.

وشدد النائب المصري على ضرورة إجراء تعديل قانوني يعزز الصلاحيات الخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، وأكد على أن الدبلوماسية البرلمانية في فلسطين تشكل ضرورة ملحة لجلب الدعم الخارجي والرأي العام لقضيتنا العادلة.

وشدد على ضرورة الاستفادة من التعاطف الدولي الكبير لقضيتنا والتواصل المستمر مع الدول والشعوب والحكومات والمنظمات والمؤسسات المتعاطفة مع قضيتنا وتعزيز التعاون المشترك معها بهدف كسب الرأي العام وتحشيد التوجهات الحكومية والبرلمانية لصالح قضيتنا.

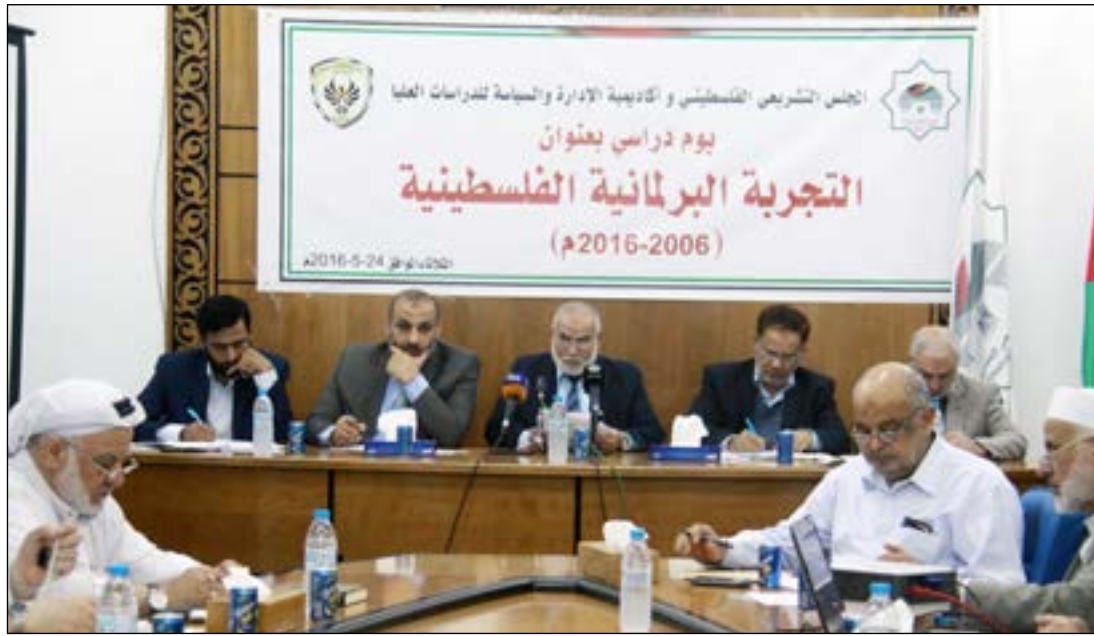
## آليات التطبيق

أما أمين عام المجلس التشريعي الدكتور نافذ المدهون فقد استعرض في تعقيبه كيفية الاستفادة من الدراسات والأبحاث العلمية المقدمة خلال اليوم الدراسي، مشدداً على ضرورة البحث عن آليات للتطبيق ومراجعة النتائج والتوصيات بشكل دقيق، ووضع مرجعيات تنفيذية للبدء بالتنفيذ العملي وليس الاكتفاء بالإطار النظري.

وشدد المدهون على ضرورة أن يكون هناك معايير قياس واضحة لعمل المجلس وأدائه خلال إجراء الدراسات والأبحاث العلمية، وتابع: "ما استخدمه الباحثين من معايير كانت بعيدة عن واقع الحالة الفلسطينية وخصوصيتها، مفضلاً البحث العلمي من خلال مقارنة الدراسات، موصياً أكاديمية الإدارة والسياسة بالتشديد على ضرورة أن تكون كافة الدراسات مقارنة حتى نستفيد من تجارب البلدان الأخرى التي عاشت تجارب مشابهة كتجربة البرلمان اللبناني".

وأكد أن المجلس التشريعي فاعل ويعمل بالطاقة المطلوبة، ولسنا بحاجة لتفعيل ودعوة من الرئيس، مشيراً لنتائج أعمال التشريعي على صعيدي التشريع والرقابة.

وشدد أمين عام المجلس على ضرورة تعديل النظام الداخلي للمجلس بحيث يتم توسيع الأدوات الرقابية، موصياً بإجراء دراسات مستقبلية تأخذ في الاعتبار المراقبة على الموازنة في ظل الانقسام، محذراً من عدم وجود أي نوع من أنواع الرقابة على موازنات الضفة الغربية، مطالباً بضرورة أن يكون للمجلس الصلاحيات الكاملة بمراجعة الاتفاقيات الدولية التي تعقدها السلطة حتى لا تنفرد الرئاسة باتفاقيات قد تضر بالمصلحة العليا لشعبنا الفلسطيني.



الطرف عن بعض التجاوزات للوزراء من حزبه وكتلته البرلمانية، وقال: "جلسات الاستماع للوزراء لم تجد فيها الكتلة أي حرج، والحقيقة لو كان للجلسات أثر في الاستجواب أو سحب الثقة لما عقد المجلس الكثير منها، ولكن لا يترتب على هذه الجلسات فعل يمكن أن يؤدي لسحب الثقة".

وبيّن أن شح المال والحصار أدى الى شح المعلومات والخبرات وضعف المعلومات المقدمة للنائب عن الأداء الحكومي، مشدداً على أن عدم متابعة ومحاسبة الوزراء في الضفة الغربية أضعف العمل البرلماني والرقابي على وجه الخصوص.

## تحولات إقليمية

من جانبه قال النائب مشير المصري في معرض تعقيبه على نتائج دراسة الباحث عبد القادر أبو النور أن التجربة الدبلوماسية مرت بمحطات متعددة وتحولات إقليمية كبيرة وهذا كان له انعكاساته السلبية عليها، ملفتاً لأن النواب في الضفة مارسوا الدبلوماسية البرلمانية بشكل ضعيف ومنفرد، عكس الدور الكبير الذي مارسه نواب ورئاسة المجلس بغزة من خلال جولاتهم الخارجية.

وتابع قائلاً: "المجلس الوطني الفلسطيني نصب نفسه مسبقاً أنه الواجهة البرلمانية أمام العالم ومثل فلسطين في الاتحادات والمنظمات البرلمانية، وذلك بهدف القفز عن المجلس التشريعي والعمل على تغييره الأمر الذي شكل عقبة في التمثيل الرسمي للمجلس في الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والعالمية". ولفت إلى أن النظام الفلسطيني برلماني ديمقراطي حسب القانون الأساسي لكنه في الممارسة العملية أقرب الى الرئاسي، منوهاً لأن

الباحث عبد القادر أبو النور فقد جاء في عرضه لنتائج دراسته على دور الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية منذ العام 2006م وإلى العام 2013م، مشيراً للدور الحيوي والفعال الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية خلال السنوات المذكورة.

من جهته انتقد النائب محمد فرج الغول الدراسات والأبحاث العلمية التي اقتصرت على قطاع غزة، معتبراً ذلك قصوراً في الدراسة التي من الواجب أن تشمل على جميع النواب لوصول لنتائج حقيقية يمكن تعميمها، مشيراً لأن السلطة في رام الله عمدت لتعطيل العمل التشريعي والرقابي في الضفة الغربية.

ولفت إلى ضرورة الإشارة خلال الدراسات العلمية لخصوصية الشعب الفلسطيني كونه تحت الاحتلال، كما أن بعض الدراسات خلت من الإشارة لمنع السلطة في رام الله نواب الضفة من ممارسة مهامهم التشريعية والرقابية، لافتاً لأن التشريعي لا يمكن له أن يمارس الرقابة على حكومة غير شرعية لم تنل ثقته.

ولفت إلى عدم إمكانية تواصل لجان المجلس مع بعضها في غزة والضفة مما يجعل المراقبة والمحاسبة أمراً بالغ الصعوبة، وقال: "في غزة يجب التفريق بين نائب مستنكف وغير مستنكف، وكان يجب التقسيم بين عمل الكتل والقوائم البرلمانية حيث لم يفرق الباحث بين الكتلة والقائمة والفرد".

## الضفة والرقابة المفقودة

بدوره أكد النائب عاطف عدوان خلال تعقيبه على نتائج وتوصيات دراسة الباحث رامي نصار أن الرقابة البرلمانية في الضفة الغربية مفقودة تماماً وأن حكم الحزب الواحد أفقد الرقابة البرلمانية فعاليتها حيث يغض النائب

المجلس التشريعي يقوم بدوره على المستوى التشريعي والرقابي ويجسد حالة علمية مطلوب تثبيتها في واقعنا الفلسطيني، وأن التجربة البرلمانية استثنائية لأن المجلس يعمل في ظل واقع بالغ الصعوبة والتعقيد داخلياً وخارجياً، وبالرغم من ذلك سجل التشريعي حالات نجاح متعددة سواء على صعيد سن القوانين أو العمل الرقابي.

وأضاف المدهون: "يجب أن نقف على وقائع ما حدث وما سيحدث خلال الفترة الزمنية الحيوية في تاريخ شعبنا ليس من باب التوثيق فحسب بل من أجل تقييم الأداء، ومن أجل تصويب وتحسين وقائع العمل البرلماني لإخراجه بالشكل الأفضل دائماً".

وطالب المؤسسات التنفيذية والحكومية والسلطة التشريعية بالاستفادة من الدراسات البحثية وتطبيق نتائجها وتوصياتها، مؤكداً على ضرورة التعاون المشترك بين المؤسسات الفلسطينية بما يحقق المنفعة للجميع، مشيداً بتعاون المجلس التشريعي مع الأكاديمية معتبراً أن التعاون هو أرقى أنواع الأداء الإداري والوظيفي.

## أبحاث علمية

وعرض ثلاثة باحثين نتائج دراساتهم التي نالوا على إثرها درجة الماجستير من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، حيث تطرق الباحث زاهر عطا الله في نتائج دراسته الموسومة بـ "دور الرقابة البرلمانية في تعزيز الحكم الرشيد" لأهمية الدور الرقابي للبرلمان الفلسطيني في تعزيز مبادئ وقيم الحكم الرشيد، فيما استعرض الباحث رامي نصار نتائج وتوصيات دراسته التي جاءت بعنوان "الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي، بينما

نظم المجلس التشريعي الفلسطيني بالتعاون مع أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا يوم دراسي حول التجربة البرلمانية الفلسطينية منذ العام 2006م وحتى 2016م وذلك بمقر المجلس بغزة يوم أمس الأول بحضور عدد من النواب والباحثين والأكاديميين والمختصين والمهتمين بالشأن البرلماني.

وافتح الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اليوم الدراسي بكلمة أكد فيها أن اللجنة الرباعية الدولية اتخذت قراراً بعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات الفلسطينية التي جاءت على غير ما يتوقع المجتمع الدولي، وجعلت من اعتراف حماس بإسرائيل ونبذها للمقاومة شرطاً للتعامل معها والقرار بشرعية وجودها في النظام السياسي الفلسطيني.

واستعرض بحر محاولات القوى الكبرى والمؤثرة في المجتمع الدولي بالتنسيق مع الاحتلال بهدف إفشال التجربة البرلمانية ومن ذلك قيام الاحتلال باختطاف النواب في الضفة الغربية، بالإضافة لإبعاد عدد منهم من مدينة القدس إلى رام الله، واغتيال النائب سعيد صيام وقصف مقر المجلس التشريعي بغزة وكذلك استهداف بيوت النواب في قطاع غزة بقصفها وتدميرها.

## تحدي وإصرار

وأكد أن المجلس التشريعي تحدى كل هذه الصعوبات وأصر على مواصلة الطريق وخدمة الشعب والقضية، وسن أكثر من (50) قانوناً، وممارس الرقابة على السلطة التنفيذية وعقد (455) جلسة استماع للوزراء ومن هم في حكمهم، ونظمت لجان المجلس أكثر من (300) زيارة للمؤسسات الحكومية، كما وجه المجلس (42) سؤالاً لوزراء الحكومات المتعاقبة.

أما على صعيد الدبلوماسية البرلمانية لفت بحر إلى أن رئاسة ونواب المجلس التشريعي زاروا (30) دولة من الدول العربية والإسلامية والأوروبية، كما شارك المجلس في (13) مؤتمر دولي، وعقد (6) لجان صداقة مع البرلمانات الأخرى، فيما استقبل المجلس أكثر من (200) وفد من الوفود التي زارت قطاع غزة.

وأكد أن التجربة البرلمانية كسرت قواعد وقيود أوسلو التي أريد منها أن تشكل مظلة أبدية للنظام السياسي الفلسطيني، معبراً عن فخره الشديد بالتشريع للمقاومة وفي مقدمة ذلك قانون حماية المقاومة وتجريم وتحريم التنازل عن الأرض الفلسطينية، وقانون حماية الثوابت الوطنية.

## تجربة استثنائية

من جهته أكد رئيس أكاديمية الإدارة والسياسية الدكتور محمد المدهون أن





## آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد  
majedplc@hotmail.com

## ما بال بلادنا

"بلاد العرب أوطاني" هو نشيد عربي يتغنى بالوطنية القومية العربية ويمتدح الوحدة، هذا النشيد كان قد نظم كلماته الأستاذ فخري البارودي يوم كان بمقدورنا كعرب أن نتغنى بوحدتنا وبلادنا الجميلة وشعبونا الأبية، اليوم وقد تبدل الحال واختلف المقال وتفرقت أمتنا إلى دويلات وشعوب متناحرة متشرذمة متخاصمة بعضها يسفك دماء البعض الآخر دون مراعاة للحرمة الشرعية، ولا الاعتبار الوطنية أو القومية، أو القيم الإنسانية.

لا أدري ما الذي جرى ويجري لبلادنا بلاد العرب والمسلمين فقد باتت أرض الدماء والأشلاء والابتلاءات، بعد أن كانت بلاد المحبة والوفاء والخير والعطاء والاستقرار بكل معانيه، ما الذي دهم الشام واليمن والعرق... والقائمة تطول، وكيف وصلنا إلى ما وصلنا إليه من تقتيل وتشريد وضياح ولجوء، ألم يكن حري بنا أن نحافظ على سلامة أراضينا ووحدتنا أمتنا التي تنطق بلسان واحد وتتجه لقبلة واحدة وتتعبد رباً واحداً لا تشرك به شيئاً.

كثيرة هي البلدان التي يتواجد فيها عشرات بل مئات القوميات والعرقيات والديانات وعلى الرغم من ذلك فهي تحافظ على كينونتها ووحدتها وتزداد قوة على قوة، انظروا للهند والصين ودياناتهم المختلفة، وثقافتاتهم المتشابهة والمتناظرة وغيرهم من البلدان التي لا يتسع المقام لذكرها غير أنها متماسكة وقوية ومتفكة على التعايش بأمن وأمان وسلام وتراكم من قوتها ووحدتها وتماسكها يوماً بعد يوم.

انظروا لأوروبا ودولها كيف تصنع التحالفات والتكتلات وتقوي الروابط الاقتصادية والعسكرية والأمنية بينها وبين حكوماتها وشعوبها التي تحاربت وتقاتلت لسنوات طويلة في السابق، غير أنها أصبحت تجيد فن صناعة التقارب والتحالف، فهي تزداد وحدة، بينما نحن نزداد فرقة، وهم بعيدون كل البعد عن الخلاف والاختلاف ونحن أقرب ما نكون للشقاق والفراق والقتال.

أمتنا تقول بلسان الحال متى ستعود مصر آمنة، وسوريا باسمة، واليمن سعيداً، لماذا العراق أصبح شائخاً بعد شموخ، كل ذلك بما كسبت أيدي قادة هذا الوطن من الإثم والخطيئة والاعتداءات المتكررة على الحرمات والحريات والأعراض، لن نستعيد وحدتنا ولن نقوم لنا قائمة، ولن نخشانا الأمم طالما أننا لا نحترم بعضنا ولا نقدر ذاتنا.

ليس لأمتنا إلا العودة لربها ومنهاج نبيها لتستعيد مجدها التليد وأمنها المفقود وحتى لا تضحك من جهلها الأمم والشعوب، لدى الأمة العربية والاسلامية من الإرث الثقافي والمخزون الحضاري والعلمي، والقوى البشرية، والقوة المادية ما يؤهلها لتتبوأ الصدارة والريادة وتقود الأمم لو عادت لتنفض الغبار عن نفسها وأبنائها وقدرات ومقدرات شعوبها.

لما نحترم ذواتنا ونحافظ على كياناتنا ونصون شبابنا وندفعهم للمقدمة ونفسح أمامهم المجال للقيادة حينها من الممكن أن نتقدم ونتطور ونشق طريقنا نحو المعالي والمجد والسيادة والريادة بل واستاذية العالم التي وصلنا لها كمسلمين وحافظنا عليها لحقبة طويلة من الزمن.

وقديما قال أحد شعراء العروبة:

كنا أساتذة الدنيا وقادتها \*\*\* والغرب يخضع إن قمنا نناديه  
كانت أوروبا ظلاماً ضل سالكه \*\*\* وشمس العروبة بالعلم تهديه  
واليوم تقنى لمجد فر من يدنا \*\*\* فهل يعود لنا ماضٍ نناجيه

## د. بحر يزور عائلة الأسير حسن سلامة



د. بحر يقبل رأس والد الأسير حسن سلامة

خلف القضبان من أجل تحرير الوطن والايمان بالمقاومة كطريق لتحرير فلسطين. وقال بحر أن نداء الأسير البطل سلامة للمقاومة الفلسطينية وخاصة كتائب القسام والذي طالب من خلال بالتعجل في تبييض السجون قد وصل قيادة المقاومة التي لن تفرط بأسرانا ولن تتركهم في سجون الاحتلال. وتأتي زيارة النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور أحمد بحر لدخول الأسير المجاهد حسن سلامة عامه الحادي والعشرين في سجون الاحتلال.

زار الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عائلة الأسير حسن سلامة بمدينة خان يونس. وأكد بحر، على أن قضية الأسرى تأتي على سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني، ولفت إلى أن المجلس خاطب العديد من البرلمانات الدولية بشأن قضيتهم، ودعا إلى ضرورة الضغط على الاحتلال من أجل الإفراج عنهم وتبييض السجون من كافة الأسرى. وثنى الدور البطولي للأسرى في سجون الاحتلال بما قدموه من تضحية للوطن، وضحو بعمرهم



نواب التشريعي لدى افتتاح مخبر تابع للمراكز التأهيل والإصلاح بالمحافظة الوسطى



■ تحرير ومتابعة  
حسام علي أبو جججوح

■ سكرتير التحرير  
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير  
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps